/ النوع الأربعون ٢/١٤٠

في معرفة معاني الأدوات التي يَحْتاج إليها المفسِّر[١]

وأعني بالأدوات الحروفَ وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف.

اعلم أنَّ معرفة ذلك من الـمُهِمَّاتِ المطلوبةِ لاختلافِ مواقِعِها، ولهذا يَخْتلِفُ الكلامُ والاستنباطُ بحسَبِها، كما في قوله تعالى[٢]: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، فاسْتُعْمِلت
«على» في جانبِ الحقِّ، و«في» في جانبِ الضلالِ؛ لأنَّ صاحبَ الحقِّ / [١٦٣]
كأنه مُسْتَعْلٍ يَصْرِفُ نظرَه كيف شاء، وصاحبَ الباطلِ كأنه مُنْغَمِسٌ في ظَلامٍ منخفضٍ لا يَدْري أين يتوجَّهُ؟

وقوله: ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩] عَطَفَ الجملَ الأُوَلَ بالفاء، والأخيرةَ بالواوِ لـمَّا انقطع نظامُ الترتب[٣]، لأنَّ التلطُّفَ غيرُ مُتَرَتِّبٍ على الإتيانِ بالطعامِ، كما كان الإتيانُ به مُتَرَتِّباً على النظرِ فيه، والنظرُ فيه مُتَرَتِّباً على التوجُّه في طَلَبِه، والتوجُّهُ في طَلَبِهِ مُتَرَتِّباً على قَطْعِ الجِدالِ في المسألةِ عن مُدَّةِ اللُّبْثِ وتسليمِ العِلمِ له تعالى.

---

(١) انظر: البرهان ٤/١٥٤، رصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي، ومغني اللبيب لابن هشام.

(٢) نقل السيوطي هذه الأمثلة من البرهان ٤/١٥٤.

(٣) كذا في الأصل وس، ب، ع، وفي البرهان: «الترتيب» وكذا في ح، م، ر.

وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ...﴾ الآية [التوبة: ٦٠] عُدل عن اللام إلى «في» في الأربعة الأخيرة؛ إيذاناً بأنهم أكثرُ استحقاقاً للتصدُّق[١] عليهم ممَّن سَبَقَ ذكْرُه باللامِ؛ لأنَّ «في» للوعاءِ، فنبَّه باستعمالها على أنهم أحِقَّاءُ بأن يُجْعَلوا مَظِنَّةً[٢] لوَضْعِ الصَدَقاتِ فيهم، كما يُوضع الشيءُ في وعائه مستقرًا فيه.

وقال الفارسي[٣]: «إنما قال: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾، ولم يَقُلْ «وللرقاب»؛ ليَدُلَّ على أنَّ العبدَ لا يَمْلِكُ».

/ وعن ابن عبَّاس[٤] قال: «الحمدُ لله الذي قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ٢/١٤١
[الماعون: ٥]، ولم يَقُلْ: «في صلاتهم». وسيأتي ذِكْرُ كثيرٍ من أشباهِ ذلك.

وهذا سَرْدُها مُرَتَّبةً على حروفِ المعجمِ. وقد أُفْرِدَ هذا النوعَ بالتصنيفِ خلائقُ من المتقدِّمين كالهَرَوِيِّ[٥] في «الأُزْهِيَّة»، والمتأخرين كابنِ أمِّ قاسمٍ في «الجنى الداني».

---

(١) سائر النسخ: «للمتصدق»، وما أثبتناه من (ع)، وكذلك في البرهان.

(٢) مَظِنَّةُ الشيء: مَوْضِعُه الذي يُظَنُّ كونه فيه، (ج): «مَظَانّ».

(٣) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة. وانظر: البرهان ٤/١٥٥.

(٤) عزاه في الدّر (٨/٦٤٣) لابن جرير الطبري لكنّه عن عطاء بن يسار، بينما في تفسيره (١٥/٣٠/٣١٣)، عن عطاء بن دينار، وبدون ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ولم يذكر قوله: «ولم يقل في صلاتهم» والله أعلم وكذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٥١٤) لابن دينار بكامله، وعزاه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٠/٢١٢)، وأبو حيان في البحر المحيط (٨/٥١٧) كلاهما لعطاء مثله ولابن عباس رضي الله عنهما باختصار نحوه. وعزاه الزمخشري في الكشاف (٤/٨٠٥) لأنس رضي الله عنه نحوه.

(٥) علي بن محمد، أبو الحسن المصري النحوي (ت: ٤١٥هـ) من مؤلفاته: «الأُزهيَّة في علم الحروف» مطبوع، «الذخائر في النحو». انظر: معجم الأدباء ٥/١٩٢٣، بغية الوعاة ٢/٢٠٥.

الهَمْزة

تاتي على وجهين:

أحدُهما: الاستفهامُ، وحقيقتُه طَلَبُ الإفهامِ -وهي أصلُ أدواتِه- ومِنْ ثَمَّ اختصَّتْ بأمورٍ(١).

أحدُها: جواز حَذْفِها كما سيأتي في النوعِ السادسِ والخمسين(٢).

ثانيها: [أنها](٣) تَرِدُ لطَلَبِ التصوُّرِ والتصديقِ بخلافِ «هل»، فإنها للتصديق خاصةً، وسائرُ الأدواتِ للتصوُّرِ خاصةً.

ثالثها: أنها تدخُلُ على الإثباتِ، نحوُ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]، ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وعلى النفيِ، نحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، وتفيدُ حينئذٍ معنيين:

أحدُهما: التذكيرُ والتنبيهُ، كالمثالِ المذكورِ، وكقولهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

والآخر: التعجيبُ من الأمرِ العظيمِ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

وفي كلا الحالين هي تحذيرٌ، نحوُ: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

---

(١) انظر: المغني ١/١٤.

(٢) انظر ص: ١٦٣٠.

(٣) زيادة من: س، ح.

رابعها: تَقَدُّمُها على العاطف؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحوُ: ﴿أَوَكُلَّمَا / عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ ١٤٢/٢
[الأعراف: ٩٧]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، وسائرُ أخواتِها تتأخَّرُ عنه[١]، كما هو قياسُ جميعِ أجزاءِ الجملةِ المعطوفةِ، نحوُ ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [النساء: ٨٨].

خامسُها: أنه لا يُسْتَفْهَمُ بها حتى يَهْجِسَ في النفسِ إثباتُ ما يُستفهمُ عنه، بخلافِ «هل»، فإنه لِما لا يَترجَّح عنده نفيٌ ولا إثباتٌ. حكاه أبو حيَّان[٢] عن بعضِهم.

سادسُها: أنها تدخُلُ على الشرطِ، نحوُ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلافِ غيرِها.

وتَخْرُجُ عن الاستفهامِ الحقيقي فتأتي لمعانٍ تُذْكَر في النوعِ السابع والخمسين[٣].

---

(١) أي: عن العاطف.

(٢) الارتشاف ٥/٢٣٦٧.

(٣) انظر ص: ١٧٠١.

فائدة[١]

إذا دخلَتْ على «رَأَيْتَ» امتنع ان تكون منْ رؤيةِ البصَرِ أو القلب، وصارَتْ بمعنى أَخْبرني، وقد تُبْدَلُ هاء، وخُرِّج على ذلك قراءةُ قُنبلٍ[٢] «هَأَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ» [آل عمران: ٦٦] بالقصرِ، وقد تقعُ في القَسَمِ، ومنه ما قُرِئ[٣] «ولا نكتم شهادةً» بالتنوين «آللهِ» [المائدة: ١٠٦] بالمدِّ.

* * *

الثاني من وجهَي الهمزة[٤]: أَنْ تكونَ حرفاً يُنادى به القريبُ، وجَعَلَ منه الفرَّاءُ[٥] قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] على قراءةِ تخفيفِ الميم[٦]، أي: يا صاحبَ هذه الصفات.

(١) انظر: البرهان ٤ /١٥٧.

(٢) بتحقيق الهمزة مع حذف الألف، على وزن «سَأَلْتُم»، فاصله «أأنتم» أبدلت الهمزة الأولى هاء، هذه رواية ابن مجاهد عن قُنْبُل، وروى ابن شنبوذ عنه بهمزة محققة والف بعد الهاء، وبه قرأ البزي وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، وقرأ أبو جعفر وأبو عمرو وقالون بالف بعد الهاء وهمزة مسهلة بين بين، أما ورش فله وجهان عن الأزرق ووجهان عن الأصبهاني. انظر: الإقناع ٢ /٦٢٠، النشر ١ /٤٠٠، الإتحاف ١ /٤٨٠.

(٣) نسبت هذه القراءة «شهادةً آللهِ» إلى علي والشعبي ونعيم بن ميسرة وغيرهم، وهي قراءة شاذة. «مختصر ابن خالويه ٣٥، المحتسب ١ /٢٢١.

(٤) انظر: المغني ١ /١٣.

(٥) معاني القرآن له ٢ /٤١٦.

(٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وحمزة، والباقون بتشديد الميم. انظر: السبعة ٥٦١، التيسير ١٨٩، النشر ٢ /٣٦٢.

قال ابنُ هشام(١): «ويُبْعِدُه أنه ليس في التنزيل نداءٌ بغير «يا»، ويُقَرِّبُه سلامتهُ مِنْ دَعْوى / المجازِ، إذ لا يكونُ الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته، ٢/١٤٣
ومِنْ دَعْوى كثرةِ الحَذْفِ؛ إذ التقديرُ عند مَنْ جَعَلها للاستفهام: أمَنْ هو قانت خيرٌ أم هذا الكافرُ؟ أي: المخاطَبُ بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨] فَحُذِفَ شيئان: مُعادِلُ الهمزةِ، والخبرُ».

* * *

أَحَد

قال أبو حاتم(٢) في كتاب «الزينة»: «هو اسمٌ أكملُ من الواحدِ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: «فلانٌ لا يقومُ له واحدٌ»، جازَ في المعنى أنْ يقومَ له اثنان فأكثرُ، بخلافِ قولِك: «لا يقوم له أحدٌ». وفي «الأحد» خصوصيةٌ ليست في الواحدِ، تقول: «ليس في الدار واحد»، فيجوز أن يكونَ من
[١٦٤] الدوابِّ والطيرِ والوحشِ والإنس، فيَعُمُّ الناسَ / وغيرَهم». بخلاف: «ليس في الدار أحدٌ»، فإنه مخصوصٌ بالآدميين دونَ غيرهم». قال: «ويأتي الأحدُ في كلامِ العرب بمعنى الأوَّل، وبمعنى الواحدِ، فيُستعملُ في الإثبات وفي النفي، نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أي: واحدٌ وأوَّلُ، ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾(٣) [الكهف: ١٩] وبخلافِهما(٤)، فلا

(١) المغني ١/١٣.
(٢) الزينة ٣٣.
(٣) «أحد» في الآية بمعنى الواحد.
(٤) أي: بخلاف الأول والواحد كما صرح صاحب الزينة ص ٣٩.

أل

على ثلاثةِ أوجهٍ[1]، أحدُها: أنْ تكونَ اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعِه، وهي الداخلةُ على أسماءِ الفاعلين والمفعولين، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ إلى آخرِ الآيةِ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ الآية [التوبة: ١١٢]. وقيل[2] هي حينئذٍ حرفُ تعريفٍ. وقيل: موصول حرفيّ.

الثاني: أنْ تكونَ حرفَ تعريفٍ وهي نوعان: «عَهْدِيَّةٌ وجنسيةٌ، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسامٍ[3]، فالعهديَّةُ: إمَّا أنْ يكونَ مصحوبُها معهوداً ذِكْرياً، نحوُ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾ [النور: ٣٥]. وضابطُ هذه أنْ يَسُدَّ الضميرُ مَسَدَّها مع مصحوبها، أو معهوداً ذهنياً، نحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، أو معهوداً حضورياً نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، / ١٥٧/٢
﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٥].

---

(١) لخصها من المغني ١/٤٩.

(٢) انظر: المغني ١/٤٩، ونسب ابن عصفور القول بحرفيتها إلى المازني. وانظر الرد عليه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٢.

(٣) انظر: المغني ١/٥٠.

قال ابن عصفور(١): «وكذا(٢) كلُّ واقعةٍ بعد اسمِ الإشارة، أو «أي» في النداء، أو «إذا» الفجائية، أو في اسم الزمانِ الحاضرِ، نحوُ: «الآن».

والجنسيةُ: إمَّا لاستغراقِ الأفرادِ وهي التي تَخْلُفها «كلٌّ» حقيقةً، نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد: ٩]. ومنْ دلائلها صحةُ الاستثناءِ منْ مدخولها نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣]، ووَصْفُه بالجمع، نحوُ: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [النور: ٣١]، وإمَّا لاستغراقِ خصائصِ الأفراد، وهي التي تَخْلُفها «كل» مجازاً، نحوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] أي: الكتابُ الكاملُ في الهداية، الجامعُ لصفاتِ جميعِ الكتبِ المنزلة وخصائصها، وإمَّا لتعريفِ الماهيَّة والحقيقة والجنس، وهي التي لا تَخْلُفُها «كلٌّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، نحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩] قيل: والفرقُ بين المُعَرَّفِ بأل هذه وبين اسم الجنسِ النكرةِ هو الفرقُ بين المُقَيَّد والمطلق؛ لأن المعرَّفَ بها يَدُلُّ على الحقيقة بقَيْد حُضورِها في الذِّهْن، واسمُ الجنسِ النكرةُ يَدُلُّ على مُطْلقِ الحقيقةِ لا باعتبار قَيْدٍ.

الثالث: أنْ تكون زائدةً، وهي نوعان: لازمةٌ كالتي في الموصولات على القوْل بأنَّ تعريفَها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارِنَة لنَقْلِها كاللاتِ والعُزَّى، أو لغَلَبَتِها كالبيتِ للكعبةِ، والمدينة لِطَيْبَةَ، والنجمِ للثُّرَيَّا، وهذه

(١) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة. وانظر قوله في المغني ١ / ٥٠.

(٢) أي: أل العهدية تقع بعد...

في الأصلِ للعهد. أخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن مجاهد في قولهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] قال: «الثريَّا».

[١٧٠] وغيرُ لازمة[2] كالواقعةِ / في الحال. وخُرِّج عليه قراءةُ بعضِهم «لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأَذَلَّ» [المنافقون: ٨] بفتح الياءِ[3] أي: / ذليلاً؛ ٢/١٥٨
لأنَّ الحالَ واجبةُ التنكير، إلا أنَّ ذلك غيرُ فصيحٍ، فالأحسنُ تخريجُه على[4] حذفِ مضافٍ أي: خروجَ الأَذَلِّ، كما قَدَّرَه الزمخشري[5].

* * *

(١) كذا عزاه السيوطي له في الدّر (٧/ ٦٤٠) ولعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر، وهو في تفسير عبدالرزاق الصّنعاني (٢/ ٢٥٠)، وإسناده صحيح رجاله ثقات كلّهم، وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٣/ ٢٧/ ٤٠)، بإسنادين عن مجاهد نحوه. أحد الإسنادين ضعيف لضعف شيخ الطبري، والآخر صحيح.

(٢) قوله: «وغير لازمة» معطوف على قوله: «لازمة كالتي».

(٣) وضم الراء من الفعل «يَخْرُجَنّ»، وهي قراءة شاذة حكاها الكسائي والفراء عن قوم. انظر: مختصر ابن خالويه ١٥٧ والبحر ٨/ ٢٧٤.

(٤) (أ): «عن».

(٥) الكشاف ٤/ ٥٤٣.

مسألة

اختُلفَ في «أل» في اسم الله تعالى، فقال سيبويه(١): «هي عوضٌ من الهمزةِ المحذوفة»، بناءً على أنَّ أصلَه «إله»، دخلَتْ «أل»، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزة الى اللامِ ثم أُدغِمَتْ. قال الفارسيُّ(٢): «ويَدُلُّ على ذلك قطعُ هَمْزها ولزومُها»(٣).

وقال آخرون: هي مَزِيْدَةٌ للتعريف تفخيماً وتعظيماً. وأصلُه(٤): إلَهٌ(٥)، أو: لاهٌ(٦) وقال قوم: هي زائدةٌ لازمةٌ لا للتعريف. وقال بعضُهم: أصلُه هاءُ الكناية(٧) زِيدَتْ فيه لامُ المُلْكِ فصار «لَهْ»، ثم زِيْدَتْ «أل» تعظيماً، وفَخَّموه توكيداً.

---

(١) الكتاب ٢/١٩٥ وأشار الى الحذف والعوض، وليس فيه النقل والإدغام.

(٢) انظر قول الفارسي في الصحاح (أله) ٦/٢٢٢٣.

(٣) بسط صاحب «الصحاح» هذا النقل عن الفارسي بقوله: «وسمعت أبا علي النحوي يقول: إن الألف واللام عوضٌ منها، قال: ويدلُّ على ذلك استجازتُهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القَسَم والنداء، وذلك قولهم: «أَفَأَللهِ لَيفعلَنَّ»، و«يا أللهُ اغفر لي»، ألا ترى أنها لو كانت غيرَ عوض لم تثبت، كما لم تثبت في غير هذا الاسم، قال: ولا يجوز أيضاً أن يكون للزوم الحرف؛ لأن ذلك يوجب أن تُقطع همزة الذي والتي...». وواضحٌ من هذا النقل عن الفارسي أن دليل اللزوم لا يرتضيه.

(٤) ع، ح: «وأصل».

(٥) وهو قول سيبويه الأول. انظر: الكتاب ٢/١٩٥.

(٦) وهو قول سيبويه الثاني على وزن فَعَل. انظر: الكتاب ٣/٤٩٨ ومجالس العلماء ٧١.

(٧) في مطبوعة أبي الفضل: الكتابة.

وقال الخليلُ[1] وخلائقُ «هي من بِنْيَةِ الكلمة، وهو اسمُ عَلَمٍ لا اشتقاق له ولا أصل».

* * *

خاتمة[2]

أجاز الكوفيون[3] وبعضُ البَصْريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابةَ «أل» عن الضمير المضافِ إليه، وخرَّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]. والمانعون يُقَدِّرُون: له. وأجاز الزمخشريُّ[4] نيابتَها عن الظاهرِ أيضاً، وخَرَّج عليه ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فإنَّ الأصلَ: أسماءَ المُسَمَّياتِ.

* * *

(١) العين: ٣٥. ونقل الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ٢٦ عن الخليل أن مادته «وله» أبدلت الواو همزة، ثم دخلت عليه «أل» وحذفت الهمزة، ولم يَرِدْ قول الخليل الأخير في «العين».

(٢) انظر: المغني ١/٥٤.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٩٩٠.

(٤) الكشاف ١/١٢٥.

إلى

حرفُ جرٍّ له مَعانٍ(١)، أشهرُها: انتهاءُ الغايةِ زماناً، نحوُ: ﴿ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو مكاناً، نحوُ ﴿ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ [الإسراء: ١]، أو غيرَهما، نحوُ: ﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ ﴾ [النمل: ٣٣] أي: مُنْتَهٍ إليك. ولم يَذْكر لها الأكثرونَ غيرَ هذا المعنى.

١٦٢/٢ / وزادَ ابنُ مالكٍ(٢) وغيرُه تَبَعاً للكوفيين معانيَ أُخَرَ، منها: المعيَّةُ كـ«مع»، وذلك إذا ضَمَمْتَ شيئاً إلى آخرَ في الحكمِ به، أو عليه، أو التعلُّقِ، نحوُ: ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ ﴾ [النساء: ٢].

قال الرَّضيُّ(٣): «والتحقيقُ أنها للانتهاءِ أي: مُضافةً إلى المرافق وإلى أموالكم». وقال غيرُه(٤): «ما وَرَدَ من ذلك مُؤَوَّلٌ على تضمينِ العاملِ وإبقاءِ «إلى» على أصلِها، والمعنى في الآيةِ الأولى: مَنْ يُضيف نُصْرَتَه إلى نُصْرةِ الله؟ أو مَنْ يَنْصُرُني حالَ كوني ذاهباً إلى الله»؟

(١) انظر: المغني ١/٧٤، البرهان ٤/٢٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٤١.

(٣) محمد بن الحسن، نجم الأئمة الأسْتراباذي اللغوي، المعروف بالرضيّ (ت: نحو ٦٨٦هـ)، من مؤلفاته «شرح الشافية» لابن الحاجب في الصرف. انظر: بغية الوعاة ١/٥٦٧، شذرات الذهب ٥/٣٩٥. وانظر قوله في شرح الكافية له ٢/٣٢٤.

(٤) هو الزركشي في البرهان ٤/٢٠٦.

ومنها: الظرفيةُ كـ «في»، نحوُ: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: فيه. ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] أي: في أن.

ومنها: مرادفة اللام، وجُعِلَ منه ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] أي: لك وتقدَّم أنَّه من الانتهاءِ.

ومنها: التبيينُ، قال ابنُ مالك[1]: «وهي المُبَيِّنَةُ لفاعليَّةِ مجرورِها بعدما يفيدُ حُبّاً أو بُغْضاً مِنْ فعل تعجبٍ، أو اسم تفضيل، نحوُ: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]. ومنها: التوكيدُ، وهي الزائدة، نحوُ: «أفئدة من الناس تهوَىٰ إليهم» [إبراهيم: ٣٧] في قراءة بعضِهم بفتحِ الواوِ[2] أي: تهواهم، قاله الفرَّاء[3]. وقال غيرُه[4]: هو على تضمينِ «تَهْوَىٰ» معنى تميلُ.

* * *

(١) شرح التسهيل ٣/١٤٢.

(٢) قراءة شاذة نسبت إلى علي بن أبي طالب ومجاهد وآخرين. انظر: مختصر ابن خالويه ٦٩، والمحتسب ١/٣٦٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٧٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٧/١١٥، المغني ١/٧٦ ونسبه إلى ابن مالك.

تنبيه

حكى ابنُ عُصْفورٍ[1] في « شرح أبيات الإيضاح » عن ابنِ الأنباري أن « إلى » تُسْتَعْمَل اسماً، فيُقال: انصرفْتُ مِنْ إليك، كما يقال: غَدَوْت مِنْ عليه. وخَرَّج عليه من القرآنِ قولَه: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ ﴾ [مريم: ٢٥] وبه يندفعُ إشكالُ أبي حيانَ[2] فيه بأنَّ القاعدة / المشهورةَ أنَّ الفعلَ لا يتعدَّى إلى ٢/١٦٣
ضميرٍ متصلٍ بنفسِه أو بالحرفِ، وقد رَفَعَ المتصلَ وهما لمدلولٍ واحدٍ في غيرِ بابِ « ظَنَّ »[3].

* * *

اللهمَّ

المشهورُ[4] أنَّ معناه يا اللهُ، حُذِفَتْ « يا » النداءُ، وعُوِّض منها الميمُ

(١) انظر: البرهان ٤ / ٢٠٧.

(٢) البحر ٦ / ١٨٤، وانظر المسألة في: الدر المصون ٧ / ٥٨٥.

(٣) يجوز أن يقال: ظننتُني، ولا يقال: ضربْتُني، ويزول الإشكال بتعليق « إليك » بأعني مقدرة.

(٤) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٣٤١، والدر المصون ٣ / ٩٧، واللسان « أله ».

أو

[١٧٦] حـرفُ عطـف تَـرِدُ لمعـانٍ[١]: الشَّـكُّ مـن المتكـلـم، نحـوُ / : ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، / والإبْهام على السامعِ، نحوُ: ٢/١٧٦
﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] والتخـيـيـرِ بين المعطوفَيْن بأن يمتنعَ الجمعُ بينهما، والإباحة بألا يمتنع الجمع. ومُثِّل الثاني بقـولـه: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ الآية [النور: ٦١]، ومُثِّلَ الأولُ بقـولـه: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقـرة: ١٩٦]، وقـولـه: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

واسْتُشْكِل بأنَّ الجمعَ في الآيتَيْن غيرُ ممتنعٍ.

وأجاب ابنُ هشام[٢] بأنه ممتنعٌ بالنسبة إلى وقوع كلٌّ كفارةً أو فديةً، بل يقع واحدٌ منهنَّ كفارةً أو فِدْيَةً، والباقي قُرْبَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ خارجةٌ عن ذلك.

قلت: وأوضحُ من هذا: التمثيلُ بقوله: ﴿أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ الآيةَ [المائدة: ٣٣] على قولِ مَنْ جَعَلَ الخِيَرَةَ في ذلك إلى الإمام، فإنه يمتنعُ عليه الجمعُ بين هذه الأمورِ، بل يَفْعَلُ منها واحداً يُؤَدِّي اجتهادُه إليه.

---

(١) انظر: المغني ١/٦١، والبرهان ٤/١٨٦.

(٢) المغني ١/٦٢.

بالعطف على «تمسُّوهُنَّ»؛ لئلا يصيرَ المعنى: لا جُناح عليكم فيما يتعلق بمُهور النساءِ إنْ طَلَّقتموهن في مُدَّة انتفاءِ أحد هذَيْن الأمرَيْن، مع أنه إذا انتفى الفَرْضُ دونَ المسيسِ لَزِمَ مَهْرُ المِثْلِ، وإذا انتفى المَسيسُ دونَ الفَرْض لَزِمَ نِصْفُ المُسَمَّى، فكيف يَصِحُّ رَفْعُ الجُناح عند انتفاءِ أحدِ الأمرَيْن؟ ولأنَّ المطلقاتِ المفروضَ لهنَّ قد ذُكِرْن ثانياً بقوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٣٧]، وتُرِكَ ذِكْرُ المَمْسوسات لِما تقدَّم من المفهوم، ولو كان «تفرضوا» مجزوماً لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهن مُسْتَوِياتٍ في الذِّكْر. وإذا قُدِّرت «أو» بمعنى «إلا» خَرَجَتِ المفروضُ لهنَّ عن مشاركةِ الممسوسات في الذِّكْر، وكذا إذا قُدِّرَتْ بمعنى «إلى»، ويكون غايةً لنفي الجُناحِ لا لنفي المسيس.

وأجاب ابنُ الحاجبِ[1] عن الأولِ بمنع كَوْنِ المعنى: مُدَّةَ انتفاءِ أحدِهما بل مدةَ لم يكنْ واحدٌ منهما، وذلك بنَفْيِهما جميعاً؛ لأنه نكرةٌ في سياقِ النفي الصريح. وأجاب بعضُهم عن الثاني: بأنَّ ذِكْرَ المَفْروضِ لهنَّ إنما كان لتعيُّنِ النصفِ لهنَّ، لا لبيانِ أنَّ لهنَّ شيئاً في الجملة. ومِمَّا خُرِّج على هذا المعنى قراءةُ أُبَيٍّ[2] «تقاتلونهم أو يسلموا» [الفتح: ١٦].

* * *

---

(١) الأمالي له ١/١٣٨.

(٢) أي: بحذف النون، وهي قراءة شاذة، البحر ٨/٩٤، الدر المصون ٩/٧١٣ والقراءة المتواترة ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ بإثبات النون.

والتفصيلِ بعد الإجمالِ، نحوُ: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢] أي: قال بعضُهم كذا، وبعضُهم كذا.

والإضرابِ كـ«بل»، وخُرِّج[1] عليه ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩] وقراءةُ بعضِهم «أوْ كلما عَهِدوا عهداً» [البقرة: ١٠٠] بسكونِ الواو[2].

/ ومُطْلَقِ الجمعِ كالواوِ، نحوُ: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ٢/١٧٧
﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

والتقريب، ذكره الحريريُّ[3]، وأبو البقاء[4]، وجَعَل منه: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]. ورُدَّ: بأنَّ التقريبَ مستفادٌ من غيرِها.

ومعنى «إلَّا» في الاستثناء ومعنى «إلى»، وهاتان يُنْصَبُ المضارعُ بعدهما بـ«أنْ» مضمرة، وخُرِّج عليهما[5]: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦] فقيل: إنه منصوبٌ لا مجزومٌ

---

(١) وهو التخريج الذي اختاره الفراء في معاني القرآن ٢/٣٩٣.

(٢) قرأ بها ابو السَّمَّال –مع كسر الهاء من غير الف في الفعل من الثلاثي– «أوْ كلما عَهِدوا عهداً» وهي قراءة شاذة، مختصر ابن خالويه ٨، المحتسب ١/٩٩، الكامل ١٦٢/ب.

(٣) انظر: المغني ١/٦٧.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٢٣، ٤٢٤.

(٥) انظر: الكشاف ١/٣٧٤، والدر المصون ٢/٤٨٧.

الثالث[1]: لكَوْنِ مَبْناها على عدمِ التشريكِ عاد الضميرُ إلى مُفْرَدَيْها[2] بالإفرادِ بخلافِ الواوِ. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء: ١٣٥] فقيل: إنها بمعنى الواو. وقيل: المعنى: إنْ يكنِ الخصمان غنيَّين أو فقيرَيْن[3].

* * *

فائدة

أخرج ابنُ أبي حاتم[4] عن ابن عباسٍ قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن

(١) انظر: البرهان ٤ / ١٩٠.

(٢) س، ح: «مفردها»، والمثبت هو الصواب، وكذا في البرهان.

(٣) انظر الأقوال في تخريج الآية في: الدر المصون ٤ / ١١٥.

(٤) في تفسيره (١ / ٣٣٩)، سورة البقرة، برقم ١٧٨٦، نحوه، وفي سورة المائدة آية ٨٩ (٤ / ١١٩٤)، ح ٦٧٣٠ نحوه، وفي رقم ٦٧٣١ مثله، مداره على ليث بن أبي سليم، وقد تُرك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه قبل الاختلاط من بعده كما تقدم، وهو عند ابن جرير أيضا في تفسيره (٤ / ٧٥) برقم ٣٣٨٥، (٢ / ٢ / ٢٣٧)، وقال ابن أبي حاتم: «وروي عن عكرمة ومجاهد وعطاء والحسن وسعيد بن جبير والضحاك ومقاتل بن حيان نحو ذلك» وأشار البيهقي في سننه (١٠ / ٦٠) ك: الأيمان، ب: التخيير بين الإطعام والكسوة والعتق...، إلى رواية ليث بن أبي سليم وقد رواه ابن جرير في المصدر السابق (٤ / ٧٤-٧٦) برقم ١٣٧٨ (٢ / ٢ / ٢٣٦-٢٣٧) ٣٣٨٦، من قول مجاهد وعطاء وعمرو بن دينار وعكرمة، وبعض الطرق صحيحة وفي بعضها ليث بن أبي سليم المذكور قبل، فيتقوى الأثر من طريقه أيضاً.

/ تنبيهات

٢/ ١٧٨

الأول: لم يَذْكُر المتقدمون لـ«أو» هذه المعانيَ، بل قالوا: هي لأحدِ الشيئين أو الأشياءِ. قال ابن هشام[١]: «وهو التحقيق، والمعاني المذكورةُ مستفادةٌ من القرائنِ».

الثاني: قال أبو البقاء[٢]: «أو» في النهي نقيضةُ «أو» في الإباحة، فيجبُ اجتنابُ الأمرَيْن كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يجوزُ فِعْلُ أحدِهما، فلو جُمِعَ بينهما كان فِعْلاً للمَنْهِيِّ عنه مرتين؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما أحدُهما».

وقال غيرُه[٣]: «أو» في مثل هذا بمعنى الواوِ تُفيدُ الجمعَ.

وقال الخطيبي[٤]: «الأَوْلى أنها على بابها، وإنما جاء التعميمُ فيها من النهيِ الذي فيه معنى النفي، والنكرةُ في سياقِ النفي تَعُمُّ؛ لأنَّ المعنى قبل

[١٧٧] النهيِ: تطيع آثماً أو كفوراً أي: واحداً / منهما، فإذا جاء النَّهْيُ وَرَدَ على ما كان ثابتاً فالمعنى: لا تُطِعْ واحداً منهما، فالتعميمُ فيهما مِنْ جهةِ النهي، وهي على بابها».

---

(١) المغني ١/ ٦٧.

(٢) التبيان له ٢/ ١٢٦١.

(٣) هو الزركشي في البرهان ٤/ ١٩٠.

(٤) محمد بن مظفر، شمس الدين المعروف بابن الخَلْخالي اللغوي المنطقي (ت: نحو ٧٤٥هـ)، من مؤلفاته: «شرح المفتاح»، «شرح تلخيص المفتاح». انظر: الدرر الكامنة ٥/ ٢٩، بغية الوعاة ١/ ٢٤٧. وانظر قوله في البرهان ٤/ ١٩٠.

«أو، أو»(١) فهو مُخَيَّرٌ فإذا كان «فمن لم يجد» فهو الأولُ فالأولُ».

وأخرج البيهقيُّ في «سننه»(٢) عن ابن جُرَيْج قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن فيه «أو» فللتخييرِ، إلا قولَه: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمُخَيَّرٍ فيها». قال الشافعي(٣): «وبهذا أقول».

* * *

(١) سقطت «أو» الثانية من (ح).

(٢) (٥/١٨٥) ك: الحج، ب: هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم، لكنّ الطرف الأول -«كل شيء في القرآن: أو، أو، له أيَّهُ شاء»- ليس من قول ابن جريج -كما قال المصنف- وإنما يرويه هو عن عمرو بن دينار، إلا الطرف الأخير أي: -الاستثناء- فهو من كلامه. رجاله ثقات غير أن ابن جريج مُدلِّس وقد عنعنه عن عمرو بن دينار، والله أعلم.

(٣) أحكام القرآن له ٣٣٣/١.

الباء المفردة[1]

حرفُ جرٍّ له معانٍ: أشهرُها: الإلصاقُ، ولم يذكر لها سيبويهِ[2] غيرَه.

وقيل: إنه لا يفارِقُها. قال في «شرح اللُّبِّ»[3]: وهو تعلُّقُ أحدِ المعنيين بالآخر، ثم قد يكونُ حقيقةً، نحوُ: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] أي: ألصِقوا المسحَ برؤوسِكم. / ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ ٢/١٨٣
[المائدة: ٦]، وقد يكونُ مجازاً، نحوُ: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ﴾ [المطففين: ٣٠] أي: بمكانٍ يَقْرُبون منه.

الثاني: التعديةُ كالهمزة، نحوُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٠] أي: أَذْهَبَه كما قال: ﴿لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وزعم المبرِّدُ[4] والسُّهَيْليُّ[5] أنَّ بين تعديةِ الباءِ والهمزةِ فرقاً، وأنك إذا قلت: ذهبتُ بزيدٍ كنتَ مصاحباً له في الذهاب، وردَّ[6] بالآية.

(١) انظر: المغني ١/١٠١.

(٢) الكتاب ٤/٢١٧.

(٣) لكل من البيضاوي والفاضل الإسفراييني: محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين «لب الألباب في علم الإعراب» وعليهما شروح. انظر: كشف الظنون ٢/١٥٤٥-١٥٤٦.

(٤) انظر: المغني ١/١٠٢، ولم أقف عليه في كتبه.

(٥) الروض الأنف ٢/١٨٨.

(٦) الذي ردَّ عليهما هو ابن هشام في المغني ١/١٠٢.

الثالث: الاستعانةُ، هي الداخلةُ على آلة الفعل كباءِ البسملة[1].

الرابع: السببيةُ، وهي التي تَدْخُلُ على سبب الفعل، نحوُ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ويُعَبَّر عنها أيضاً بالتعليل.

الخامس: المصاحبةُ كـ«مع»، نحوُ: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨].

السادس: الظرفيةُ كـ«في» زماناً ومكاناً، نحوُ: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، ﴿نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

السابع: الاستعلاءُ كـ«على»، نحوُ: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: عليه بدليل ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثامن: المجاوزةُ كـ«عن»، نحوُ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أي: عنه بدليل / ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] ثم قيل: تختصُّ بالسؤال. وقيل: لا، نحوُ: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [التحريم: ٨] أي: وعن أيمانهم ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] أي: عنه. ١٨٤/٢

التاسع: التبعيضُ كـ«مِنْ»، نحوُ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها.

العاشر: الغايةُ كـ«إلى»، نحوُ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إليَّ.

الحادي عشر: المقابلة وهي الداخلةُ على الأعواض، نحوُ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نُقَدِّرْها باءَ السببيةِ

(١) يَرِد استعمال مصطلح «آلة» عند النحاة في باء الاستعانة، وإجراؤه على اسم الله فيه نظر.

كما قال المعتزلة(١)؛ لأنَّ المُعْطِيَ بعوَضٍ قد يُعْطي مجاناً، وأمَّا المُسَبَّبُ فلا يوجدُ بدون السبب.

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة، فتُزاد في الفاعلِ وجوباً في نَحْوِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] وجوازاً غالباً في نحوِ: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] فإن الاسم الكريمَ فاعلٌ، و«شهيداً» نصبٌ على الحالِ أو التمييزِ، والباءُ زائدةٌ، ودخلَتْ لتأكيد الاتصالِ، لأنَّ الاسمَ في قوله: «كفى بالله» متصلٌ بالفعل اتصالَ الفاعل.

قال ابن الشَّجَريِّ(٢): «وفُعِل ذلك إيذاناً بأنَّ الكفاية من الله ليست كالكفاية مِنْ غيره في عِظَمِ المَنْزِلة فضُوعف لفظُها لتضاعُفِ معناها».

وقال الزجَّاج(٣): «دخلَتْ لتَضَمُّنِ «كفى» معنى اكتفِ».

قال ابن هشام(٤): «وهو من الحُسْن بمكان». وقيل: الفاعلُ مقدرٌ، والتقديرُ: كفى الاكتفاءُ بالله، فحُذِف المصدرُ، وبقي معمولُه دالاً عليه.

/ ولا تُزاد في فاعلِ «كفى» بمعنى «وقى»، نحوُ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ ٢/١٨٥ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

---

(١) قال صاحب الكشاف ٢/١٠٦ «بسبب أعمالكم لا بالتفضل كما تقول المبطلة».

(٢) هبة الله بن علي بن محمد، أبو السعادات الحسني اللغوي الأديب (ت: ٥٤٢هـ)، من كتبه «الحماسة»، «شرح اللُّمَع لابن جني». انظر: إنباه الرواة ٣/٣٥٦، وفيات الأعيان ٦/٤٥. وانظر: قوله في أماليه ١/٣١٠.

(٣) معاني القرآن ٢/٥٧.

(٤) المغني ١/١٠٦.

وفي المفعول، نحوُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج ١٥]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥].

وفي المبتدأ، نحوُ: ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] أي: أيُّكم. وقيل: هي ظرفية أي: في أيٍّ طائفةٍ منكم.

وفي اسم «ليس» في قراءةِ بعضِهم[1]: «ليس البرَّ بأن تولوا» بنصب البر [البقرة: ١٧٧]، وفي الخبر المنفي، نحوُ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤] قيل: والموجَب، وخُرِّج عليه ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]. وفي التوكيد، وجُعِل منه ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

* * *

فائدة

اختُلِفَ[2] في الباء من قوله: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فقيل: للإلصاق، وقيل للتبعيض، وقيل: زائدة، وقيل: للاستعانة، وإنَّ في الكلام حذفاً وقلباً، فإنَّ «مَسَحَ» يتعدى الى المُزالِ عنه بنفسه، والى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

(١) قراءة أبي وابن مسعود كما في المحتسب ١/١١٧، وهي قراءة شاذة.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.

السين

حرفٌ يختصٌ بالمضارع، ويُخَلِّصُه للاستقبال، ويَتَنَزَّل منه مَنْزِلَةَ الجزءِ، فلذا لم يعملْ فيه. وذهب البصريُّون إلى أنَّ مدةَ الاستقبالِ معه أضيقُ منها مع «سوف» وعبارةُ المُعربين فيها: حرفُ تنفيس، ومعناها حرفُ توسُّعٍ؛ لأنها نَقَلَتْ[1] المضارعَ من الزمنِ الضيقِ وهو الحالُ، إلى الزمنِ الواسعِ وهو الاستقبالُ.

وذكر بعضُهم[2]: أنها قد تأتي للاستمرار، لا للاستقبال[3]، كقوله: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ الآية [النساء: ٩١]، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ الآية [البقرة: ١٤٢]؛ لأنَّ ذلك إنما نَزَل بعد قولِهم: ﴿مَاوَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] فجاءت السينُ إعلاماً بالاستمرارِ لا بالاستقبال. قال ابن هشام[4]: «وهذا لا يَعْرِفُه النَّحْويون، بل الاستمرارُ مستفادٌ من المضارع، والسينُ باقيةٌ على الاستقبالِ؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل». / قال: «وزعم الزمخشريُّ[5] أنها إذا دخلَتْ على فِعْل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادَتْ أنه واقعٌ لا محالةَ. ولم أرَ مَنْ فَهِمَ وجهَ ذلك، ووجهُه أنها تفيدُ الوعدَ بحصولِ ١٩٨/٢

(١) ب، ر: «تقلب».

(٢) انظر: المغني ١/١٣٨، والبرهان ٤/٢٤٦.

(٣) (أ): «لا لاستقبال».

(٤) المغني ١/١٣٨.

(٥) الكشاف ١/١٩٦.

الفعل، فدخولُها على ما يفيدُ الوعدَ أو الوعيدَ مُقْتضٍ لتوكيدِه وتثبيتِ معناه، وقد أَوْمَأ إلى ذلك في سورة البقرة[1] فقال في ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [١٣٧] «معنى السين أنَّ ذلك كائنٌ لا محالةَ، وإنْ تأخَّرَ إلى حينٍ، وصرَّح
[١٨٣] به في سورة براءة فقال[2] في قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ / [٧١]: السينُ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا محالةَ، فهي تؤكِّدُ الوعدَ، كما تؤكدُ الوعيدَ في قولِك: «سأنتقم منك».

* * *

سوف

كالسين، وأوسعُ زماناً منها عند البَصْريين؛ لأنَّ كثرةَ الحروف تَدُلُّ على كثرةِ المعنى[3]، ومرادِفَةٌ لها عند غيرِهم. وتَنْفَرِدُ عن السينِ بدخولِ اللامِ عليها، نحوُ: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ [الضحى: ٥]. قال أبو حيان[4]: «وإنما

(١) الكشاف ١/١٩٦.
(٢) الكشاف ٢/٢٨٩.
(٣) قال المالقي: «ومعناها التنفيس في الزمان، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين». رصف المباني ٤٦١.
(٤) التذييل والتكميل ٥/١١٦.

امتنع إدخالُ اللامِ على السينِ كراهيةَ توالي الحركاتِ في «لَسَيَتَدَحْرج» ثم طُرِد[1] الباقي».

قال ابن بابْشَاذ[2]: «والغالبُ على «سوف» استعمالُها في الوعيدِ والتهديدِ وعلى السينِ استعمالُها في الوعد، وقد تُسْتعمل «سوف» في الوعدِ والسين في الوعيد» انتهى.

* * *

(1) طَرَدَ القاعدةَ: أرسلها عامةً، وعبارة أبي حيان: «ثم حُمِل على ذلك ما لا تتوالى فيه الحركات».

(2) طاهر بن أحمد بن بابْشَاذ، أبو الحسن المصري النحوي (ت: ٤٦٩هـ)، من مؤلفاته: «المقدمة في النحو»، «شرح جمل الزجاجي»، وبابشاذ معناه بالفارسية الفرح والسرور. انظر: وفيات الأعيان ٢/٥١٥، بغية الوعاة ٢/١٧.

سواء

تكونُ بمعنى مُسْتَوٍ فتُقْصَرُ مع الكسرِ[1]، نحوُ: ﴿مَكَانًا سِوًى﴾ [طه: ٥٨] وتُمَدُّ مع الفتحِ، نحوُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبمعنى الوَسَط، فتُمَدُّ مع الفتحِ، نحوُ: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، / وبمعنى التمامِ فكذلك، نحوُ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾ [فصلت: ١٠] أي: تماماً. ويجوز أنْ يكونَ منه ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [صٓ: ٢٢] ١٩٩/٢
ولم تَرِدْ في القرآن بمعنى «غير». وقيل: وَرَدَتْ، وجَعَل منه في «البرهان»[2]: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢] وهو وهمٌ. وأحسنُ منه قولُ الكَلْبيِّ في قوله: ﴿نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سِوًى﴾ [طه: ٥٨] أنها استثنائيةٌ، والمستثنى محذوفٌ أي: مكاناً سوى هذا المكان، حكاه الكِرْماني في «عجائبه»[3]. وقال: «فيه بُعْدٌ لأنها لا تُستعمل غيرَ مضافةٍ».

* * *

ساء

فِعْلٌ للذَّمِّ لا يتصرَّفُ.

---

(١) مقصور إن كسرت سينه أو ضممت. انظر: اللسان «سوى»، وكذلك الآية التي مثّل بها المؤلف فيها قراءتان: بكسر السين، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي، وأبي جعفر، وبضم السين، وهي قراءة الباقين. انظر: التيسير: ١٥١، النشر ٢/٣٢٠.

(٢) البرهان ٤/١٥٣ وفيه «قصد» وليس «غير».

(٣) غرائب التفسير ١/٧١٩.

على

حرفُ جَرّ له معانٍ[1] أشهرُها: الاستعلاءُ حِسًّا، أو معنىً، نحوُ: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ / [الرحمن: [١٨٤]
٢٦]، ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾ [الشعراء: ١٤].

ثانيها: المصاحبةُ كـ «مع»، نحوُ: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: مع حُبِّه، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد: ٦].

ثالثُها: الابتداء كـ «مِنْ»، نحوُ: ﴿ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [المطففين: ٢] أي: من الناس، ﴿ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦] أي: منهم، بدليل «احفظ عورتك إلا من زوجتك»[2].

---

(١) انظر: المغني ١/١٤٢، البرهان ٤/٢٤٨.

(٢) الحديث حسن، أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١/٢٨٧) ك: الطهارة برقم ١١٠٦ من طريق معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وأحمد في مسنده (٥/٣، ٤) وأبو داود في سننه (٤/١٩٧-١٩٨) ك: الحمّام، ب: ما جاء في التعرّي، ح ٤١٠٧، والترمذي في سننه (٤/٤٧٦-٤٧٧)، ك: الاستئذان والآداب، ب: ما جاء في حفظ العورة، ح ٢٧٦٩، وقال: «حديث حسن»، وكذا ابن ماجه في سننه (١/٦١٨) ك: النكاح، ب: التستر عند الجماع، برقم ١٩٢٠، وكذا الحاكم في المستدرك (٤/١٧٩-١٨٠) وصححه ووافقه الذهبيّ، والبيهقي في سننه (١/١٩٩) و(٢/٢٢٥) و(٧/٩٤).

والحديث حسّنه الشيخ الألباني في آداب الزفاف في السنة المطهرة (ص ٣٤-٣٥، ط/الثانية)، وذكره في الصحيحة (٤/٢٨٢) تحت رقم ١٧٠٦ وفي الضعيفة =

رابعُها: التعليلُ كاللام، نحوُ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إياكم.

خامسُها: الظرفية كـ «في»، نحوُ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] / أي: في حين، ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ ٢/٢٠٢ [البقرة: ١٠٢] أي: في زمنِ مُلْكِه.

سادسُها: معنى الباء، نحوُ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: بأنْ، كما قرأ أُبيّ[1].

* * *

فائدة[2]

هي في نحوِ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] بمعنى الإضافةِ والإسنادِ أي: أضف توكُّلك وأَسْنِدْه إليه، كذا قيلَ. وعندي أنها فيه بمعنى باءِ الاستعانة. في نحوِ: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] لتأكيدِ التَّفضُّلِ لا الإيجابِ والاستحقاقِ، وكذا في نحوِ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦] لتأكيد المُجازاة.

= (١/٤٧٧) تحت رقم ٣٠٦، وقال: سنده حسن، وأحال تخريجه في الاثنين إلى آداب الزفاف، وكذا حسّنه في المشكاة (٢/٩٣٤) برقم (٣١١٧) وفي الإرواء برقم (١٨١٠)، فالحديث لا يقلّ عن درجة الحسن.

(١) نسبها ابن خالويه إلى ابن مسعود رضي الله عنه، والسمين إلى أُبي بن كعب. مختصر ابن خالويه ٤٥، والدر المصون ٥/٤٠٥.

(٢) انظر: البرهان ٤/٢٤٨.

قال بعضهم[1]: وإذا ذُكِرَت النِّعْمَةُ في الغالب مع الحمد لم تقترن بـ«على»، وإذا أُرِيْدَتِ النِّقْمَةُ أُتِيَ بها، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يُعْجبه، قال[2]: «الحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات» وإذا رأى ما يكره قال: «الحمدُ لله على كل حال».

* * *

تنبيه

تَرِدُ «على» اسماً فيما ذكره الأخفشُ[3] إذا كان مجرورُها وفاعلُ مُتَعَلَّقِها ضميرين لمُسَمّىً واحد نحو: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] لِمَا تَقَدَّمَتِ الإشارةُ إليه في «إلى». وتَرِدُ فعلاً من العُلُوّ، ومنه: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤].

(١) انظر: البرهان ٤ /٢٤٨.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه (٢ /١٢٥٠) ك: الأدب، ب: فضل الحامدين، ح ٣٨٠٣ ونقل محمد فؤاد عن البوصيري في الزوائد أن إسناده صحيح ورجاله ثقات، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣ /٢٤٥) ح ٣٠٨١ وفي الصحيحة (١ /١ /٥٣٠ – ٥٣٢) ح ٢٦٥. ورواه الحاكم في المستدرك (١ /٤٩٩) ك: الدعاء، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وسكت عنه الذهبي، وكذا رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة /٣٣٤ ح ٣٧٨ وصححه الشيخ الألباني أيضاً في صحيح الجامع (٢ /٨٦١) ح ٤٧٢٧.

(٣) انظر: المغني ١ /١٤٦، والدر المصون ٩ /١٢٥، ولم يشر إلى المسألة في «معاني القرآن» وقدَّر غيره تعلق «عليك» في الآية بمحذوف تقديره: «أعني».

عن

حرفُ جرّ له معانٍ[1]، / أشهرُها: المجاوَزَةُ، نحوُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي: يجاوزونه ويَبْعُدون عنه. ٢٠٣/٢

ثانيها: البدلُ، نحوُ: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨].

ثالثُها: التعليلُ، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: لأجلِ موعدة، ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي: لقولك[2].

رابعُها: معنى «على»، نحوُ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨] أي: عليها.

خامسُها: معنى «مِنْ»، نحوُ: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤] أي: منهم، بدليل ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

سادسُها: معنى «بَعْد»، نحوُ: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل أنَّ في آيةٍ أخرى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: حالةً بعد حالةٍ.

* * *

(١) انظر: المغني ١/١٤٧.

(٢) (أ): «لقومك».

تنبيه

تَـرِدُ اسمـاً إذا دَخَـلَ عليهـا «مِـنْ»، وجعـل منـه ابـنُ هشـامٍ[1]: ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ ﴾ [الأعراف: ١٧] قال: «فتقدَّرُ معطوفةً على مجرور «مِنْ»، لا على «من» ومجرورها».

* * *

(١) المغني ١/١٤٩.

الفاء

تَرِدُ على أوجهٍ، أحدها: أنْ تكونَ عاطفةً، فتفيد ثلاثة أمور[1]:

أحدها: الترتيبُ معنوياً كان، نحوُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] أو ذِكْرياً، وهو عطفُ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ، نحوُ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ الآية [هود: ٤٥]. وانكره الفراءُ[2] واحتجَّ بقوله: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]. وأُجيب بأنَّ المعنى: أَرَدْنا إهلاكها.

ثانيها: التَّعْقيبُ، وهو في كلٍّ شيءٍ بحسَبه، وبذلك يَنْفَصِلُ عن التراخي في نحوِ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، ﴿خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ الآية [المؤمنون: ١٤].

ثالثُها: السببيَّةُ غالباً، نحوُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤].

/ وقد تجيءُ لمجردِ الترتيبِ، نحوُ: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ ٢/٢١٠ [الذاريات: ٢٦-٢٧]، ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ﴾ [الصافات: ٢، ٣].

(١) انظر: رصف المباني ٤٤٠، المغني ١/١٦١.

(٢) معاني القرآن ١/٣٧١.

الوجهُ الثاني: أنْ تكونَ لمجرَّدِ السببيَّة مِنْ غيرِ عطفٍ، نحوُ: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ ﴾ [الكوثر: ١، ٢]؛ إذ لا يُعْطَفُ الإنشاءُ على الخبرِ وعكسُه(١).

الثالث: أن تكونَ رابطةً للجواب، حيث لا يَصلُحُ لأَنْ يكونَ شرطاً؛ بأن كان جملةً اسميةً، نحو: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ [المائدة: ١١٨]، ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام: ١٧]، أو فعليةً فعلُها جامدٌ، نحوُ: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴾ [النساء: ٣٨]، أو إنشائي(٢)، نحوُ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

واجتمعَتِ الاسميةُ والإنشاءُ في قولِه: ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾ [الملك: ٣٠]، أو ماضٍ لفظاً ومعنى: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو مقرونٌ بحرفِ استقبالٍ، نحوُ: ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران: ١١٥].

---

(١) اختلف النحاة في جواز هذا العطف. انظر: رصف المباني ٤٧٨، والمغني ٢/٤٨٢.

(٢) قوله: «أو إنشائي» معطوف على قوله: «جامد».

وكما تَرْبِط(1) الجوابَ بشرطِه تَـرْبِطُ شِبْهَ الجوابِ بشِبْهِ الشرطِ نحوُ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ إلى قولـه: ﴿ فَبَشِّرۡهُم ﴾ [آل عمران: ٢١].

/ الوجه الرابع: أنْ تكونَ زائدةً، وحَمَلَ عليه الزجاج(2): ٢/٢١١

[١٨٧] ﴿ هَٰذَا / فَلۡيَذُوقُوهُ ﴾ [صٓ: ٥٧]. ورُدَّ: بأن الخبرَ «حميم» وما بينهما معترضٌ. وخَرَّج عليه الفارسيُّ(3): ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾ [الزمر: ٦٦]، وغيرُه(4): ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾، إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ ﴾ [البقرة: ٨٩].

الخامس: أنْ تكونَ للاستئنافِ، وخُرِّج عليه: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع(5) أي: فهو يكون.

* * *

(١) أي: الفاء.

(٢) معاني القرآن ٤ / ٣٣٩.

(٣) لم أقف عليه في كتبه، وهو في المغني ١ / ١٦٦.

(٤) أي: وخَرَّج غير الفارسي. انظر: الدر المصون ١ / ٥٠٦.

(٥) قرأ «فيكون» بالنصب حيث أتى ابن عامر إلا في آل عمران (٥٩، ٦٠) والأنعام (٧٣)، ووافقه الكسائي في النحل (٤٠) ويسٓ (٨٢)، وقرأ الباقون بالرفع فيهما كغيرها. انظر: الإقناع ٢ / ٦٠٢، النشر ٢ / ٢٢٠.

في[1]

حرفُ جرٍ له معانٍ، أشهرُها: الظرفيةُ مكاناً، أو زماناً، نحوُ: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ [وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ][2] سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢-٤] حقيقةً كالآية، أو مجازاً، نحوُ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧]، ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ﴾ [الأعراف: ٦٠].

ثانيها: المصاحبةُ كـ «مع»، نحوُ: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم، ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ [النمل: ١٢].

ثالثها: التعليلُ، نحوُ: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤] أي: لأجْله.

رابعُها: الاستعلاءُ، نحوُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها.

/ خامسُها: معنى الباءِ، نحوُ: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] أي: ٢١٢/٢
بسببه.

سادسُها: معنى «إلى»، نحوُ: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إليها.

(١) انظر: المغني ١/١٦٨.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

سابعها: معنى «مِنْ»، نحوُ: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٩] أي: منهم، بدليل الآية الأخرى[1].

ثامنها: معنى «عن»، نحوُ: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ الإسراء: ٧٢] أي: عنها وعن محاسنها[2].

تاسعُها: المقايسةُ، وهي الداخلةُ بين مفضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ، نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

عاشرُها: التوكيدُ، وهي الزائدةُ، نحو: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١] أي: اركبوها[3].

* * *

(١) من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ الآية ٨٤ من النحل.

(٢) انظر: أقوال المفسرين في الآية: القرطبي ١٠/٢٩٨.

(٣) هذا أحد الأقوال في الآية. انظر: الدر المصون ٦/٣٢٤. وهو قول ضعيف.

كل

اسمٌ موضوعٌ لاستغراقِ أفرادِ المُنَكَّرِ المضافِ هو إليه، نحوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، / والمعرَّفِ المجموعِ، نحوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا﴾ [آل عمران: ٩٣]، وأجزاءِ المفردِ المُعَرَّفِ، نحوُ: ﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ [غافر: ٣٥] بإضافةِ «قلب» إلى «متكبر» أي: على كلِّ أجزائه، وقراءةُ التنوينِ لعمومِ أفرادِ القلوب[1]. ٢١٩/٢

وتَرِدُ باعتبارِ ما قبلَها وما بعدها على ثلاثةِ أوجه:

أحدُها: أنْ تكونَ نعتاً لنكرةٍ أو معرفةٍ، فتدلَّ على كماله، وتجبُ إضافتُها إلى اسم ظاهر يُماثلُه لفظاً ومعنىً، نحوُ: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] أي: بَسْطاً كلَّ البسطِ، أي: تامًّا، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

ثانيها: أَنْ تكونَ توكيداً لمعرفةٍ، ففائدتها العمومُ، وتجبُ إضافتُها إلى ضميرٍ راجع للمؤكَّد، نحوُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

---

(١) (أ): «القلب»، (ح): «كل قلب». وقرأ أبو عمرو وابن عامر بخلف عنه بالتنوين في الباء، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة. انظر: الإقناع ٧٥٣/٢، النشر ٣٦٥/٢.

وأجاز الفراءُ(١) والزمخشريُّ(٢) قَطْعَها حينئذٍ عن الإضافةِ لفظاً، وخُرِّج عليه قراءةُ بعضِهم(٣): «إنّا كلاً فيها» [غافر: ٤٨].

ثالثُها: ألاّ تكونَ تابعةً، بل تاليةً للعوامل، فتقعُ مضافةً إلى الظاهر وغيرَ مضافةٍ، نحوُ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ [الفرقان: ٣٩]. وحيث أُضيفَتْ إلى مُنَكَّرٍ وَجَبَ في ضميرِها مراعاةُ معناها(٤)، نحوُ: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [الحج: ٢٧]، أو إلى معرَّفٍ(٥) جاز مراعاةُ لفظِها في الإفراد(٦) والتذكير، ومراعاةُ معناها(٧)، وقد اجتمعا في قوله: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا * لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، / أو قُطِعَتْ فكذلك نحو: ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [الأنفال: ٥٤]. ٢٢٠/٢

وحيث وقعَتْ في حَيِّزِ النفي بأنْ تقدَّمَتْ عليها أداتُه أو الفعلُ المنفيُّ

(١) معاني القرآن ٣/١٠.
(٢) الكشاف ٤/١٧١.
(٣) قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر، وهي قراءة شاذة. انظر: الدر المصون ٩/٤٨٧.
(٤) انظر: المغني ١/١٩٦.
(٥) قوله: «إلى معرّف» معطوف على «إلى منكر».
(٦) (أ): «الأفراد» بفتح الهمزة، وهو سهو.
(٧) انظر: المغني ١/١٩٩.

فالنفيُ مُوَجَّهٌ إلى الشمولِ خاصةً، ويُفيدُ بمفهومه إثباتَ الفعلِ لبعضِ الأفراد، وإنْ وقع النفيُ في حَيِّزها فهو مُوَجَّهٌ إلى كلِّ فردٍ، هكذا ذكره البيانيون(١). وقد أَشْكل على هذه القاعدة قولُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] إذ يقتضي إثباتَ الحُبِّ لِمَنْ فيه أحدُ الوصفيْن. وأُجيب بأنَّ دلالةَ المفهومِ إنما يُعَوَّلُ عليها عند عدمِ المُعارِض وهو هنا موجودٌ؛ إذ دَلَّ الدليلُ على تحريمِ الاختيالِ والفخرِ مطلقاً.

* * *

مسألة(٢)

تتصل «ما» بـ«كل»، نحوُ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] وهي مصدرية؛ لكنها نابَتْ بصلتها عن ظرفِ زمانٍ، كما ينوبُ عنه
[١٩٠] المصدرُ الصريحُ. والمعنى: كلَّ وقت؛ ولذا تُسَمَّى «ما» هذه المصدريَّة / الظرفيةَ أي: النائبةَ عن الظرفِ لا أنها ظرفٌ في نفسها، فـ«كل» مِنْ «كلما» منصوبٌ على الظرف لإضافته إلى شيءٍ هو قائمٌ مَقامَه، وناصبُه الفعلُ الذي هو جوابٌ في المعنى. وقد ذكر الفقهاءُ والأصوليون أنَّ «كلما» للتكرار. قال أبو حيَّانَ(٣): «وإنما ذلك مِنْ عمومِ «ما» لأنَّ الظرفيةَ مرادٌ بها العمومُ، وكلٌّ أكَّدَتْه».

(١) انظر: الإيضاح ٢/٧٦.
(٢) انظر: البرهان ٤/٢٨٠، المغني ١/٢٠١.
(٣) الارتشاف ٤/١٨٨٩.

اللام(١)

أربعةُ أقسامٍ: جارَّةٌ، وناصبةٌ، وجازمةٌ، ومهملةٌ غيرُ عاملةٍ. فالجارَّةُ مكسورةٌ مع الظاهر -وأمَّا قراءةُ بعضِهم(٢): «الحمدُ لُله» [الفاتحة: ٢] فالضمةُ عارِضَةٌ للإتْباع- مفتوحةٌ مع المضمَرِ إلا الياء(٣)، ولها معانٍ:

الاستحقاقُ، وهي الواقعةُ بين معنىً وذاتٍ، نحوُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ [الحج: ٥٦]، ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ﴾ [البقرة: ١١٤]، و«للكافرين النار(٤)» أي: عذابُها.

والاختصاصُ، نحوُ: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾ [النساء: ١١].

والمِلْك، نحوُ: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والتعليلُ، نحوُ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل، «وإذ أخذ اللهُ ميثاق النبيين لِما آتيتكم مِنْ كتاب وحكمة» الآيةَ [آل عمران: ٨١] في قراءة حمزة(٥)، أي: لأجلِ إيتائي إياكم بعضَ

(١) انظر: المغني ١/٢٠٧.
(٢) وهي قراءة شاذة، نسبت إلى ابن أبي عبلة. انظر: المحتسب ١/٣٧، الكشاف ١/١٠.
(٣) أي: ياء المتكلم، نحو: «لي».
(٤) ليس ثَمة آية بهذا اللفظ، ولعله يريد: ﴿وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥].
(٥) بكسر اللام من «لما» والباقون بفتحها. انظر: السبعة ٢١٣، والتيسير ٨٩، النشر ٢/٢٤١.

الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد ﷺ «مصدقاً لما معكم لتؤمنن به» فـ«ما» مصدرية واللامُ تعليلية. وقوله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]. وتعلُّقها بـ«يعبدوا»(١). وقيل(٢): بما قبله، أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ * لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [الفيل: ٥، قريش: ١] ورُجِّح بأنهما في مصحف أُبيّ(٣) سورةٌ واحدةٌ. ٢/٢٢٥

وموافقةُ «إلى» نحوُ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

و«على»، نحوُ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [غافر: ٥٢] أي: عليهم، كما قال الشافعيُّ(٤).

و«في» نحوُ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] أي: في حياتي. وقيل: هي فيها للتعليل أي: لأجل حياتي في الآخرة.

---

(١) وهو قول الخليل وتبعه الزمخشري. انظر: الكتاب ١/٤٦٤، الكشاف ٤/٨٠٠.

(٢) وهو قول الأخفش في معاني القرآن ٢/٥٤٥.

(٣) هذا يخالف ما ذكره السيوطي في آخر النوع الثامن عشر بأنهما سورتان في مصحف أُبيّ.

(٤) لم نقف عليه في كتبه.

و« عند » كقراءة الجَحْدريِّ[١]: « بل كذبوا بالحق لِمَا جاءهم » [قٓ : ٥].

و« بعد »، نحوُ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨].

و« عن »، نحـــوُ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١] أي: عنهم وفي حقهم، لا أنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلا لقيل: ما سَبَقْتُمونا.

والتبليغُ: وهي الجارَّةُ لاسمِ السامعِ لقولٍ أو ما في معناه كالإذن.

والصَّيرورةُ: وتُسَمَّى لامَ العاقبةِ، نحوُ: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، فهذا عاقبةُ التقاطِهم لا علَّتُه، إذ هي التَّبَنِّي. ومَنَعَ قومٌ ذلك، وقالوا: هي للتعليل مجازاً[٢]؛ لأنَّ كونه عدواً لمَّا كان ناشئاً عن الالتقاطِ -وإنْ لم يكن غرضاً لهم- نُزِّل مَنْزِلَةَ الغَرَضِ على طريقِ المجازِ.

وقال أبو حيان[٣]: « الذي عندي أنَّها للتعليلِ حقيقةً، وأنهم التقطوه ليكون لهم عدواً، وذلك على حَذْفِ مضاف تقديرُه: لمخافة أنْ يكونَ، كقولِه: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: كراهة أن تَضِلُّوا » انتهى.

/ والتأكيدُ: وهي الزائدةُ أو المقوِّيةُ للعاملِ الضعيفِ لفرعيةٍ أو تأخيرٍ، ٢/٢٢٦

---

(١) بكسر اللام من « لِما » وتخفيف الميم، وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢ / ٢٨٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٨ / ٦٥١.

(٣) قال في البحر ٧ / ١٠٥: « لام العاقبة والصيرورة، للتعليل المجازي » وكذا في الارتشاف ٤ / ١٦٦٠، ١٧٠٧.

نحـــوُ: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1] [النمل: ٧٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[2] [النساء: ٢٦]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[3] [هود: ١٠٧]، ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[4] [يوسف: ٤٣]، ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

والتبيينُ[5] للفاعلِ أو المفعولِ نحـوُ: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[6] [محمد: ٨]، ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والناصبةُ: وهي لام التعليل -ادَّعى الكوفيون[7] النصبَ بها، وقال غيرُهم: بـ«أنْ» مقدرةً في محلِّ جرٍّ باللامِ.

والجازمةُ: وهي لامُ الطلبِ، وحركتُها الكسرُ، وسُلَيم[8] تفتحُها، وإسكانُها بعد الواوِ والفاءِ أكثرُ مِنْ تحريكِها، نحوُ: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي

---

(١) هذا أحد الأقوال في هذه اللام. انظر: الدر المصون ٨/٦٣٩.

(٢) وهو مذهب الزمخشري، فاللام زائدة وأنْ مضمرة بعدها والتبيين مفعول الإرادة. انظر: الكشاف ١/٥٠١.

(٣) هذه اللام هي المقوِّية للعامل الضعيف وهو «فعَّال»، ووجه ضعفه أنه ليس بفعل فهو فرع عليه.

(٤) هذه اللام هي المقوية للعامل المتأخر والأصل: تعبرون الرؤيا.

(٥) وهي لام مبينة للمدعوِّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره. انظر: المغني ١/٢٢١.

(٦) انظر: الدر المصون ٩/٦٨٧.

(٧) انظر: المغني ١/٢١٠.

(٨) في حاشية (أ): «اسم قبيلة».

﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد تُسكَّن بعد «ثم»، نحوُ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾(١) [الحج: ٢٩]. وسواءٌ كان الطلبُ أمراً، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

[١٩٢] وكذا لو خَرَجَتْ إلى الخبرِ، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ / [مريم: ٧٥]، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أو التهديدِ، نحوُ: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وجزمُها فعلَ الغائبِ كثيرٌ، نحو: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ﴾، ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾، ﴿فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾، ﴿فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] وفعلَ(٢) المخاطبِ قليلٌ، ومنه: «فبذلك فلتفرحوا» [يونس: ٥٨] في قراءة التاء(٣)، وفعلَ المتكلم أقلُّ، ومنه: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

* * *

وغيرُ العاملة أربعٌ(٤):

- / لامُ الابتداءِ، وفائدتُها أمران: توكيدُ مضمونِ الجملةِ- ولهذا زَحْلقوها ٢/٢٢٧

(١) قرأ بكسر اللام أبو عمرو وابن عامر وورش وقنبل ورويس، والباقون بإسكان اللام، انظر: السبعة ٤٣٤ التيسير ١٥٦، النشر ٢/٣٢٦.
(٢) قوله: «وفعلَ» معطوف على فعل الغائب.
(٣) بالخطاب لرويس، والباقون بالياء على الغيبة. انظر: المبسوط ٢٣٤، غاية الاختصار ٢/٥١٦، النشر ٢/٢٨٥.
(٤) انظر: المغني ١/٢٢٨.

في باب «إنَّ» عن صدرِ الجملةِ كراهةَ توالي مؤكِّدَيْن- وتخليصُ المضارعِ للحالِ. وتَدْخُلُ في المبتدأ، نحوُ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، وفي خبر «إنَّ» نحوُ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، واسمِها المؤخَّر، نحوُ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ * وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: ١٢، ١٣].

- واللامُ الزائدةُ في خبرِ «أنَّ» المفتوحةِ كقراءةِ سعيدِ بن جُبير[١]: «إلا أنهم ليأكلون الطعام» [الفرقان: ٢٠]، والمفعولِ، كقولِه[٢]: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣].

- ولامُ الجوابِ للقسمِ، أو «لو»، أو «لولا»، نحوُ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

- واللامُ المُوطِّئَةُ، وتُسمَّى المُؤْذِنةَ، وهي الداخلةُ على أداةِ شرطٍ للإيذان بأنَّ الجوابَ بعدها[٣] مبنيٌّ على قَسَمٍ مقدر، نحوُ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢] وخُرِّجَ عليها قولُه تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ﴾[٤] [آل عمران: ٨١].

(١) بفتح الهمزة من «أنهم». انظر: الدر المصون ٨/٤٦٩، وهي قراءة شاذة.

(٢) هذا وجه من وجوه إعراب الآية. انظر: الدر المصون ٨/٢٣٨.

(٣) (م): «بعدها معها»، (ع، ب): «الجواب معها». وهو تحريف.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/٢٨٥.